الأنباء
الاثنين 15 فبراير 2016

الفواتير الوهمية تحرق جيوب المواطنين والمقيمين في السوق السوداء

انتبهوا.. سماسرة القروض «يقصون عليكم»

فاتورة بقرض 5 آلاف دينار تكلفتها 300 دينار

10 ملايين دينار حجم تجارة شركات السوق السوداء للقروض والفواتير

«باكدج».. احصل على فاتورة وجدولة وإبراء ذمة من مديونيتك في 4 أيام

رئيس بنك: تحذيراتنا ضد الفواتير «المضروبة» ليست كافية

محمود فاروق

ما إن شددت البنوك على عملائها بضرورة تقديم فاتورة تبين الغرض الفعلي من القرض الاستهلاكي، حتى ظهر سماسرة متخصصون في تقديم فواتير وهمية تناسب مبلغ القرض الذي يطلبه العميل من البنك، ووضعوا لهذه الفواتير تسعيرة تختلف على حسب قيمة القرض. (ومن المعروف أنه يجب أن تتضمن الفاتورة قيمة القرض بالكامل وموقعة ومختومة من الجهة التي حصل عليها منها).

وفي هذا الخصوص قامت «الأنباء» بجولة في السوق السوداء كشفت فيها عن حجم تجارة سوق الفواتير «المضروبة» الذي يصل حجمه إلى نحو 800 ألف دينار شهريا أي نحو 10 ملايين دينار سنويا بحسب أحد مديري شركات السوق السوداء.

ويقول احد العاملين بالسوق «إن تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بهذا الشأن جاءت بردا وسلاما علينا، فبعد أن اغلق باب إعادة جدولة القروض من خلال شركاتنا فتح لنا مجال جديد من خلال عمل الفواتير لعملائنا الذين يصعب عليهم إحضار فواتير من الجهات الرسمية للحصول على قرض».

وبخصوص تسعيره الفواتير على حسب قيمة القرض، يقول الموظف إنه على سبيل المثال قرض قيمته 5 الاف دينار تتراوح قيمة عمل فاتورته بين 300 و500 دينار (فهي تختلف على حسب البنك الذي سيقدم له الفاتورة وتعليمات البنك أيضا)، أما قرض1 الذي تصل قيمته إلى نحو 10 الاف دينار فتصل قيمة فاتورته إلى بين 1000 و1200 دينار.

ويضيف أن هناك شركات تقوم بعمل «باكدج» لعملائها، يتضمن عمل جدولة لقروضه القديمة، وإبراء ذمته من المديونيات عليه من البنوك المدينة، ثم عمل فاتورة بقرض آخر يشمل كامل المديونية وزيادة ومبلغ كاش جديد – على حسب طلب العميل – ومساعدة العميل في الحصول على قرضه في غضون 4 أيام على أعلى تقدير.

عقود وهمية

وبسؤال رئيس مجلس إدارة أحد البنوك عن طبيعة الفواتير التي يستقبلها البنك ويقر بالموافقة عليها، قال إن البنوك تعلم جيدا بسوق الفواتير «المضروبة» أو الوهمية، ولذلك ترك تصديقها لإدارة الائتمان لكي تتحقق من طبيعتها، وهناك بنوك أخرى وضعت موظفين للتحقق من الفواتير والاتصال بالجهة مالكة الفاتورة وفي حال التأكد من عدم صحتها يتم رفضها ورفض عمل أي قرض للعميل.

وأضاف أن غالبية الفواتير اصبحت تحمل عقودا بيع وشراء لسيارات أو اثاث بين طرفين على ورق مطبوع وبصيغة غير رسمية، وهو ما أوقع بعض البنوك في ورطة بعد أن تأكدت من عدم صحة هذه العقود مما قد يعرضها لغرامة مالية ومخالفة من بنك الكويت المركزي على حسب حجم المبلغ المالي.

ويشير إلى أن هناك فواتير كثيرة تم رفضها خلال الفترة الأخيرة نظرا للشكوك التي تحوم حولها والتأكد من عدم صحتها، وهو ما يفقد العميل امواله التي دفعها لشركات السوق السوداء، لذا اطلقنا تنبيهات وتحذيرات عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة من عدم الانجرار وراء هذه الفواتير والعمليات غير المشروعة.

رأي مصرفي

وأشار إلى أن سماسرة هذه السوق استفادوا من عدم وضوح الصورة وحالة ضعف المعرفة والوعي لدى مستهلكي الخدمات التمويلية.

وفي هذا الخصوص رأى المسؤول المصرفي ضرورة زيادة مساحة الترويج لدى البنوك حول التأكيد على أهمية هذه الضوابط في حماية المقترضين، وسلامة الاجراءات الائتمانية لضمان الحصول على قروض في المستقبل بدلا من وضع العميل على القائمة السوداء ومنعة من الحصول على أي قروض في المستقبل، وهذا الأمر يتطلب توضيح المزايا التي توفرها الضوابط الجديدة لعملاء البنوك.

العدد	البضاعة	عدد الأيام	ثمن الوحدة	المجموع
01	Tents + tapis	18	500.00	9000.00
60	Chaises	18	05.00	5400.00
60	Couvres chaise	18	05.00	5400.00
06	tables	18	50.00	5400.00
01	Frigo	18	200.00	3600.00
–	Vers the et aux	18	30.00	540.00
02	théiers	18	10.00	360.00
02	Plâtreux	18	10.00	360.00
01	Serveurs	18	100.00	1800.00
				31860.00

صورة زنكوغرافية لفاتورة «وهمية» سيتم تقديمها لأحد البنوك للحصول على قرض

تحرير مخالفات المقلد أصبح يتم وفقاً للقانون الجديد

«التجارة»: الضبطية القضائية لموظفي «العلامات التجارية» قريباً

دورات لـ 17 موظفاً بإدارة العلامات لتأهيلهم لإعداد محاضر الضبطيات

عاطف رمضان

تجهز وزارة التجارة والصناعة حاليا قرارا وزاريا لتعديل تشكيل لجنة المقلد، وهي الذراع التنفيذية للجنة التنسيقية لحماية الملكية الفكرية في الكويت.

وسيتم تشكيل هذه اللجنة بناء على تغييرات حدثت في القانون الجديد للعلامات التجارية رقم 13 لسنة 2015 الذي منح صفة الضبطية القضائية لموظفي إدارة العلامات التجارية الذين يحددهم وزير التجارة والصناعة لضبط المخالفات والجرائم الناتجة عن تطبيق هذا القانون، وهو ما لم يكن موجودا من قبل، فقد كانت الوزارة تعتمد على موظفي الرقابة التجارية، حيث كانت تتم المخالفة تأسيسا أو استنادا الى قانوني «الغش التجاري» و«الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها 10 لسنة 1979» نتيجة لوجود فراغ تشريعي.

وتعمل الوزارة على ان يتم ضبط الجرائم المتعلقة بالغش والتقليد بشكل قانوني ويكون من قام بالضبط مختصا، وذلك تفاديا لبطلان عملية تحرير قضايا المقلد والغش التجاري.

وتستعين لجنة المقلد بجهاز الرقابة التجارية، وسيصدر قرار وزاري أيضا يقضي بمنح صفة الضبطية القضائية لـ 17 موظفا من إدارة العلامات التجارية بعد حصولهم على دورات تدريبية تصقل خبراتهم.

وسيستند موظفو قطاع الرقابة التجارية الذين لديهم ضبطية قضائية عند مخالفتهم منتجا او سلعة مقلدة، الى قانون العلامات التجارية وليس الى قانون الأسعار 10 لسنة 1979، حيث تنص المادة الثانية منه على انه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 385 دينارا، ولا تزيد على 77 ألف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

1 ـ زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون او قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل وهو سيئ النية علامة مزورة او مقلدة.

2 ـ كل من وضع وهو سيئ النية على سلعة او استعمل فيما يتعلق بخدماته علامة مملوكة لغيره.

وكان من بين الاقتراحات التي تدرسها الوزارة تكليف رئيس قسم من كل محافظة بجهاز الرقابة للقيام بإعداد محاضر ضبط لمخالفي قانون العلامات التجارية على ان يقوموا بإرسال صورة من المحضر للجنة المقلد المشكلة من ممثلين عن وزارات «التجارة» و«الداخلية» و«الإعلام» بهدف القضاء على جميع المخالفات في مختلف المحافظات.

94 مليون برميل يومياً معدل نمو الطلب العالمي في 2016

«كامكو»: إيران تغرق العالم بالنفط

توقع تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار أن تشهد أسعار النفط المزيد من الضغط على المدى القريب، إذ أفادت التقارير بأن العراق تقوم بضخ النفط بمستويات قياسية وأن إيران تخطط لزيادة إنتاجها في حين تعمل السعودية على زيادة عمليات شحن صادرات النفط. إضافة إلى ذلك، فإن لجوء المستثمرين إلى مضاربات أكثر أمانا وسط مخاوف بشأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يدفع سعر الدولار الأميركي إلى المزيد من الارتفاع مما سيجعل المدفوعات النفطية أكثر كلفة في نهاية المطاف.

ولفت التقرير إلى أن منظمة الأوبيك أبقت على توقعاتها لنمو إجمالي الطلب العالمي على النفط لعام 2015 دون تغيير مقارنة بمستواه في الشهر الماضي، حيث توقعت أن يبلغ 1,54 مليون برميل يوميا ليصل إلى 92,96 مليون برميل يوميا، على الرغم من إجراء بعض التعديلات على توقعاتها لبعض المناطق. وتعتبر تقديرات نمو الطلب لعام 2015 بأكمله أقل بدرجة طفيفة عن تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي ثبتت الرقم عند 1,6 مليون برميل يوميا لعام 2015. ومن ناحية نمو الطلب على أساس ربع سنوي، كانت الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المساهم الأساسي في النمو مقارنة بالدول الأعضاء التي شهدت اتجاها سلبيا خلال الفصول الأربعة من عام 2015.

الطلب العالمي

ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2016 حيث تشكل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجزء الأكبر من النمو الربع السنوي للطلب على النفط. وقد راجعت منظمة الأوبيك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط وخفضته بواقع 10 الاف برميل يوميا ليصل إلى 1,25 مليون برميل يوميا، وبناء على ذلك يتوقع أن يصل معدل نمو الطلب السنوي العالمي إلى 94,21 مليون برميل يوميا لعام 2016. ومن ناحية أخرى، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون وتيرة نمو الطلب في عام 2016 أبطأ لتبلغ 1,2 مليون برميل يوميا ويعزى هذا بصفة أساسية إلى التباطؤ الاقتصادي في أوروبا والصين والولايات المتحدة كما يعكس هذا التراجع بدرجة كبيرة تباطؤ النشاط الاقتصادي في أميركا اللاتينية بصفة خاصة.

المتوسط الشهري

وقال التقرير إن المتوسط الشهري لسعر خام أوبيك سجل تراجعا حادا بلغت نسبته 21,2٪ ليصل إلى 26,5 دولارا للبرميل خلال يناير 2016، وهو أدنى معدل شهري تم تسجيله منذ سبتمبر 2003. إضافة إلى ذلك، بدأت المكاسب الأولية المحققة في الأسبوع الأول من فبراير تتراجع حيث أفادت منظمة الأوبيك في تقريرها الشهري أن حجم المعروض النفطي سوف يتجاوز حجم الطلب بهامش كبير خلال عام 2016 مقارنة بتوقعاتها السابقة.

وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط كانت قد واصلت انخفاضها بسبب استمرار المخاوف من زيادة المعروض من الإمدادات النفطية إضافة إلى ذلك، أثرت توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على أسعار النفط لينخفض المعدل الشهري لسعر خام أوبيك إلى ما دون 30 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ مارس 2004. ومن جهة الطلب، أدت البداية المعتدلة للغاية لفصل الشتاء في أميركا الشمالية إلى انخفاض الطلب الموسمي على زيت التدفئة، بينما ساعد سوء الأحوال الجوية المؤقت في الساحل الشرقي للولايات المتحدة وقارة أوروبا على الحد من تراجع الأسعار قليلا.

تمت مراجعة توقعات نمو العرض على النفط لعام 2015 من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبيك بزيادة إضافية قدرها 0,12 مليون برميل يوميا بالمقارنة مع توقعات الشهر السابق، حيث يتوقع حاليا أن ينمو العرض بواقع 1,32 مليون برميل يوميا ليصل إلى 56,99 مليون برميل يوميا.

تراجع إنتاج النفط الصخري يستغرق بعض الوقت

أفاد تقرير «كامكو» بأن نتائج الاجتماع بين قنزويلا، التي تدعو إلى بذل جهود للحد من انخفاض أسعار النفط، والسعودية كانت إيجابية رغم أنه لم يتم الإعلان عن أي خطط فعلية لخفض الإنتاج النفطي. هذا ولم تظهر بين الدول الكبرى المنتجة للنفط سوى بوادر ضئيلة لتنسيق أي تعاون من أجل خفض الإنتاج النفطي. إلى ذلك، تلقت أسعار النفط المزيد من الدعم عندما ذكرت شركة شلمبرجير في تقرير أرباحها السنوي أنها تتوقع تقلص ميزان العرض والطلب في المدى المتوسط.

في غضون ذلك، أفادت وكالة الطاقة الدولية بأن الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها العراق والسعودية وإيران قد استمرت في ضخ النفط بوتيرة قياسية خلال شهر يناير. من ناحية أخرى، انخفضت الإمدادات النفطية من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبيك بوتيرة أسرع مما أدى إلى موازنة الارتفاع في إنتاج دول الأوبيك. وقد حذرت الوكالة من أن عام 2016 سوف يشهد ارتفاعا في المعروض من الإمدادات النفطية والمخزون النفطي، حيث إن إنتاج النفط الصخري الأميركي سيستغرق بعض الوقت لكي يتراجع على نحو كبير ويؤثر على حالة العرض/الطلب عموما.

انخفاض حاد في أسعار النفط بالنصف الأول من يناير

قال تقرير كامكو إن أسعار النفط انخفضت أكثر من نسبة 13٪ حتى 11 فبراير بعد أن أشارت التقارير إلى وجود فائض كبير في عام 2016. في حين ارتفعت الأسعار بنسبة أكثر من 12٪ في اليوم التالي بعد أن نقلت وول ستريت جورنال عن وزير الطاقة الإمارات العربية المتحدة قوله إن أعضاء أوبيك على استعداد للتعاون بشأن خفض الإنتاج شريطة وجود تعاون تام حتى من المنتجين خارج أوبيك. ومع ذلك، وصف المحللون ارتفاع الأسعار على أنها مجرد ردة فعل كما رأينا في الفترة السابقة. وأشار التقرير إلى أن الانخفاض في أسعار النفط كان حادا خلال النصف الأول من شهر يناير عندما انخفض سعر نفط خام أوبيك بنسبة قاربت 28٪ ليصل إلى 22,48 دولارا متأثرة بصدور أرقام مخيبة للآمال بشأن قطاع الصناعات التحويلية في الصين وإعلان صندوق النقد الدولي المتعلق بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي. ولكن الأسعار بدأت في الارتفاع عقب سريان تكهنات حول احتمال انعقاد اجتماع بين منظمة الأوبيك وروسيا لمناقشة الإنتاج النفطي. وتبددت هذه التكهنات حينما نفى وزير النفط الروسي ما تردد عن تحديد موعد لانعقاد هذه المباحثات.

7 مليارات دولار هاجرت الأسواق الآسيوية في يناير الماضي

محمود عيسى

قال محللون في بنك كريدي سويس ان مخاوف المستثمرين حول الوضع الاقتصادي في الصين بدأت تنتشر من جديد الى الدول الآسيوية المجاورة، وقد شهد المستثمرون خلال يناير الماضي تدافعا محموما للانسحاب من الأسواق الآسيوية الناشئة ـ باستثناء الصين وماليزيا ـ حيث تشير الارقام المجمعة من قبل البنك الى عمليات بيع صافية لأصول أجنبية بلغت قيمتها 6,9 مليارات دولار، منها 4,8 مليارات دولار غادرت سوقين ماليين فقط هما تايوان وكوريا الجنوبية اللتين شهدت كل منهما تدفقات الى الخارج بلغت 2,4 مليار دولار.

وقال المحللون ان الزيادة الكبيرة في الأموال الهاربة من الاسواق الآسيوية في يناير عن قيمتها في ديسمبر 2015 والبالغة 4,9 مليارات دولار تمثل أضخم عمليات بيع شهرية للاصول في الأسواق الآسيوية منذ ان فقدت هذه الأسواق خروجا للمستثمرين من خلال بيع أوراق مالية قيمتها 10,2 مليارات دولار في أغسطس الذي شهد عمليات بيع محمومة.

وقدر المحللون ان الاثني عشر شهرا الماضية شهدت عمليات بيع للاصول من قبل المستثمرين الأجانب بنسبة 0,5٪ من إجمالي القيمة السوقية، وهي أعلى نسبة منذ أكتوبر 2008 عندما بلغت نسبة المبيعات 4,8٪ من القيمة السوقية.